مجلة التربية للعلوم الانسانية

مجلة علمية فصلية محكّمة، تصدر عن كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة الموصل

حرب الخليج الثانية 1991 وأثرها في التعاون النفطي بين العراق والأردن

سرمد نبيل محمد [1] **فواز موفق ذنون** [2]

جامعة الموصل – كلية التربية للعلوم الإنسانية – قسم التاريخ / الموصل – العراق [1، 2]

معلومات الارشفة

تاريخ الاستلام : 2024/6/9

تاريخ المراجعة : 2024/6/25

تاريخ القبول : 2024/7/21

تاريخ النشر : 2025/11/20

الكلمات المفتاحية :

حرب الخليج الثانية ، الأردن ، العراق ، النفط ، الاقتصاد

معلومات الاتصال

سرمد نبيل محمد

Sarmeed.23ehp4@student.uomosul.edu.iq

الملخص

يؤدي النفط دوراً كبيراً في تقوية العلاقات السياسية بين العديد من الدول من خلال ما يوجده من دعائم إقتصادية وتجارية متعددة ومترابطة ، وكان للنفط دور أساسي في نمو العلاقات الاقتصادية بين العراق والأردن وتطورها ، على أن هذا التعاون ما لبث أن تعرض لمجموعة من الصعوبات والمعوقات بفعل بروز مجموعة من الأحداث والتطورات السياسية في المنطقة خلال تلك الحقبة وأبرزها حرب الخليج الثانية 1991 التي عرقلت نمو التعاون النفطي والذي كان السمة البارزة في تطور العلاقات بين البلدين منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي ، وقد جاء هذا البحث ليسلط الضوء على مدى تأثير حرب الخليج على التعاون النفطي بين العراق والأردن وما تركته الحرب من أثار اقتصادية على الأردن نتيجة للموقف الذي تبناه تجاه تلك الأزمة.

DOI: **********,, ©Authors, 2025, College of Education for Humanities University of Mosul.
This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Journal of Education for Humanities

A peer-reviewed quarterly scientific journal issued by College of Education for Humanities / University of Mosul

The Second Gulf War 1991 and its impact on oil cooperation between Iraq and Jordan

Sarmad Nabeel Mohammed [1] **Fawaz Mowafaq Tahnoon** [2]

University of Mosul-College of Education for Humanities - Department of History / Mosul - Iraq [1,2]

Article information

Received : 9/6/2024
Revised 25/6/2024
Accepted : 21/7/2024
Published 20/11/2025

Keywords:

The Second Gulf War, Jordan, Iraq, oil, economy

Correspondence:
Sarmad Nabeel Mohammed
Sarmeed.23ehp4@student.uomosul.edu.iq

Abstract

Oil plays a major role in strengthening political relations between many countries through the multiple and interconnected economic and commercial supports it creates. Oil played a fundamental role in the growth and development of economic relations between Iraq and Jordan, but this cooperation was soon exposed to a group of difficulties and obstacles due to the emergence of A group of events and political developments in the region during the era, most notably the Second Gulf War in 1991, which hindered the growth of oil cooperation, which was the prominent feature in the development of relations between the two countries since the beginning of the eighties of the last century. This research came to shed light on the extent of the impact of the Gulf War on oil cooperation between Iraq and Jordan and the economic effects that war had on Jordan as a result of the position it adopted towards that crisis.

DOI: **********,, ©Authors, 2025, College of Education for Humanities University of Mosul.
This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المقدمة:

في الوقت الذي شهد فيه التعاون النفطي أولى بداياته في أوائل ثمانينيات القرن الماضي ، تعرض هذا التعاون الى مجموعة من العراقيل بفعل الأحوال الإقليمية والدولية والتي كان أبرزها حرب الخليج الثانية 1991 ، والتي أنعكست سلباً على الأوضاع الاقتصادية والنفطية في الأردن .

وقد تم تقسيم هذا البحث الى ثلاثة محاور أساسية :
المحور الأول : حرب الخليج الثانية والموقف الأردني منها
المحور الثاني : إنعكاس الموقف الأردني من حرب الخليج الثانية على أوضاعه الاقتصادية
المحور الثالث : أثر حرب الخليج الثانية على التعاون النفطي بين العراق والأردن

المحور الاول : حرب الخليج الثانية 1991 والموقف الأردني منها

لم تكن فكرة ضم الكويت الى العراق حديثة بالنسبة لأنظمة الحكم المختلفة في العراق ، سواء خلال العهد الملكي(1921–1958) وتحديداً خلال حقبة الملك غازي بن فيصل (1933–1939)[1] مروراً بالعهد الجمهوري ومحاولة ضمها من قبل عبدالكريم قاسم(1958–1963)[2] عندما أعلن في 25 حزيران 1961 أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق ، وعلى الرغم من ذلك فقد جرى إحتواء تلك الازمات والمطالب العراقية من قبل الدول العربية والدول ذات النفوذ الاقليمي والدولي[3] .

وفي الثاني من آب / اغسطس 1990 واجهت المنطقة العربية أخطر أزمة في تاريخها المعاصر حينما أقدم العراق على احتلال الكويت بعد فشل محادثاتهما التي جرت في جدة يومي 30–31 تموز 1990 برعاية

([1]) استعان الملك غازي بن فيصل بمحطة إذاعة في قصره (قصر الزهور) عام 1936 واخذ يوجه اذاعته نحو الكويت وكان بثها كله حول احقية ضم الكويت الى العراق باعتبارها جزء لا يتجزأ من العراق واخذ يبث من اذاعته برنامجه اليومي الذي تضمن جانبا من دعوة الكويتيين الى إقامة الوحدة بين العراق والكويت . للمزيد ينظر : وئام شاكر غني عطره ، " موقف الملك غازي من مشكلة الحدود مع الكويت 1933–1939 " مجلة كلية التربية للبنات–جامعة بغداد ، مج 27 ، ع 1 ، 2016 ، ص ص 250–251 .

([2]) عبدالكريم قاسم : ولد في 21 كانون الاول 1941 في محلة المهدية ببغداد ، انهى دراسته الابتدائية عام 1927 ثم الثانوية ، عين معلماً في تشرين الثاني 1931 ثم استقال من التعليم ليلتحق بالمدرسة العسكرية في ايلول 1932 حتى تخرج منها برتبة ملازم ثان في نيسان 1934 ، تدرج في الرتب العسكرية حتى وصل الى رتبة زعيم (عميد) في ايار 1955 ، قام بثورة 14 تموز 1958 واصبح رئيساً للوزراء ، اعدم في 9 شباط 1963 بعد الانقلاب العسكري بقيادة عبدالسلام عارف في 8 شباط 1963 . للمزيد ينظر : مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، دار الحكمة ، (لندن ، 2005) ، ص 293 .

([3]) خالد يحيى احمد الجبوري ، الكويت و محاولات استعادتها في التاريخ المعاصر ، دار الحكمة ، (بغداد ، 1993) ، ص ص 48–49.

سعودية لتسوية المشاكل العالقة بينهما ، وقد تجمعت أسباب عدة دفعت العراق الى ما أقدم عليه ناهيك عن مشاكله الحدودية مع الكويت ، فقد خرج العراق من حربه مع إيران بعد ثمان سنوات عصيبة أستنفذ خلالها كل أرصدته وثرواته ، بل وأستدان الكثير لتمويلها ، ووجد أن دول الخليج العربي وفي مقدمتها الكويت قد توقفت عن دعمه مع مطالبتها بالديون المستحقة لها على العراق خلال الحرب العراقية–الإيرانية(1980–1988) والتي تقدر بملايين الدولارات ، ويضاف الى ذلك قيام دولة الكويت بزيادة إنتاجها النفطي خارج نطاق حصتها المقررة من أوبك مما أثر في الأسعار التي بدأت بالتراجع الى حد 17–18 دولاراً للبرميل بعدما كانت تتراوح بين 20–22 دولار خاصة وأن زيادة الانتاج النفطي في الكويت كان من آبار منطقة الرميلة الحدودية مع العراق ، وكان ذلك باعثاً لتحريك العراق باتجاه ما ، وقد عد العراق ذلك إعلاناً صريحاً للحرب الاقتصادية عليه[1] .

كما رافق هذه الأزمة التغيير الذي طرأ على ميزان القوى العالمي بعد إنتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الامريكية والإتحاد السوفيتي ، وما ترتب على ذلك من ظهور ملامح نظام دولي جديد بدأ الإتحاد السوفيتي فيه بالتراجع والتخلي عن مواقفه تجاه العديد من القضايا العربية تاركاً للولايات المتحدة الامريكية تعزز نفوذها في العالم العربي[2] .

لم يمض سوى أربعة أيام على الإحتلال العراقي للكويت حتى قام مجلس الأمن الدولي بإصدار القرار رقم 661 في 6 آب /اغسطس 1990 والذي يقضي بفرض عقوبات إقتصادية على العراق من خلال منع الدول الأعضاء في هيأة الامم المتحدة من إستيراد أي من السلع التي يكون مصدرها العراق و الكويت ، ولم تكتف الامم المتحدة بمنع الدول الاعضاء بل طلبت أيضاً من الدول غير الأعضاء فيها أن تعمل بدقة وفقاً لأحكام هذا القرار بغض النظر عن أي عقد تم إبرامه أو ترخيص تم منحه قبل تاريخ هذا القرار[3].

([1]) حميد حمد السعدون ، "ازمة العلاقات العراقية – الكويتية المتكررة" ، مجلة دراسات دولية ، ع 33 ، 2007 ، ص 8–9 ؛ عبدالحسين مهدي عواد ، الوثائق الخفية عن مجريات حرب الخليج الثانية ، ط 2 ، مؤسسة المعارف للمطبوعات ، (بيروت ، 2007) ، ص 27 .

([2]) أسامة عيسى تليلان ، السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية ، وزارة الثقافة (عمان . 2000) ، ص 155 .

([3]) الأمم المتحدة – مجلس الامن ، القرارات التي اتخذها مجلس الامن في عام 1990 ، القرار رقم 661 ، 6 اب / أغسطس 1990 .

ومنذ اليوم الاول للأحتلال العراقي للكويت بادر ملك الأردن الحسين بن طلال[1] الى الإتصال بالرئيس المصري حسني مبارك[2] سعياً للوصول الى حل عربي دون تدخل الدول الأجنبية ، إذ كان لذلك الحدث أصداء عنيفة في جميع أرجاء العالم الغربي ، وقد سافر الملك حسين الى الاسكندرية وأجرى من هناك إتصالاً هاتفياً مع رئيس الولايات المتحدة الامريكية جورج بوش(George Bush)[3] في محاولة منه لتهدئته وإقناعه بإعطاء فرصة لحل الازمة بطريقة سلمية خاصة وأن الرئيس الامريكي سبق وأن أعلن بيانًا أدان فيه العراق وطالبه بالإنسحاب فوراً وأصدر الأوامر بتحريك السفن الحربية وحاملات الطائرات نحو الخليج العربي ، على أن الرئيس الامريكي أصر على مجابهة الغزو العراقي بالحزم والشدة[4] ، ومع أن الملك حسين حاول أن يلعب دور الوسيط بين العراق والولايات المتحدة الامريكية الا أن موقفه كان ينظر اليه على نطاق واسع في الغرب وفي معظم الدول العربية على أنهُ متعاطف مع العراق[5] .

استمر الملك حسين في بذل مساعيه للتوصل الى حل عربي ، لكن تلكؤ العراق في الإنسحاب وخشية المملكة العربية السعودية من تقدم القوات العراقية الى أراضيها حملها على إعطاء الموافقة على نزول قوات أمريكية في أراضيها ، وبدا الخطر واضحا عندما أتخذت القوات الأمريكية وقوات دول أوربية أَخرى قراراً بالنزول في

([1]) الحسين بن طلال : ولد عام 1935 في عمان ونشأ برعاية جده الملك عبدالله بن الحسين ، تلقى تعليمه في الكلية الإسلامية بعمان ثم من كلية فيكتوريا بالإسكندرية والتحق بمدرسة هرو بإنكلترا عام 1951 ، اعتلى عرش المملكة الأردنية الهاشمية في الثاني من أيار 1953 وبقي ملكا للأردن وفاته عام 1999 . للمزيد ينظر : عبدالفتاح أبو عيشة ، موسوعة القادة السياسيين عرب وأجانب ، دار أسامة للنشر والتوزيع (عمان ، 2002) ، ص 110 .

([2]) محمد حسني مبارك : رابع رئيس جمهورية في مصر ، ولد عام 1928 في قرية كفر المصيلحة بمحافظة المنوفية ، تخرج من الكلية الحربية عام 1949 ومن كلية الطيران عام 1952 وعين مديرا لكلية الطيران عام 1967 ثم رئيسا لاركان حرب القوات الجوية المصرية عام 1969 ، استمر في التدرج بالمناصب حتى الرئيس المصري أنور السادات نائبا له للفترة 1975–1981 ، وفي 1981/10/13 انتخب رئيسا للجمهورية المصرية خلفا للرئيس أنور السادات بعد اغتياله في 1981/10/12 ، وبقي رئيسا لمصر حتى عام 2011 ، وتوفي في 2020/2/25. للمزيد ينظر : أبو عيشة ، المصدر السابق ، ص 109 ؛ (محمد حسني مبارك)، جمهورية مصر العربية : رئاسة الجمهورية ، على الموقع : www.presidency.eg . تم الاستخراج في : 2024/7/15 .

([3]) جورج هربرت ووكر بوش : الرئيس الحادي والاربعون للولايات المتحدة الامريكية من مواليد 1924 تقلد مناصب عدة قبل توليه الحكم أهمها مدير وكالة المخابرات المركزية 1973–1975 ، ونائبا لرئيس الولايات المتحدة الامريكية للفترة 1981–1989 ثم رئيسا للولايات المتحدة للفترة من 1989–1993 عن الحزب الجمهوري . للمزيد ينظر : ادور زاوتر ، رؤساء الولايات المتحدة الامريكية منذ 1789 حتى اليوم ، دار الحكمة (لندن . 2006) ، ص 291 وما بعدها.

([4]) سليمان الموسى ، تاريخ الأردن السياسي المعاصر 1967–1995 ، منشورات لجنة تاريخ الأردن ، (عمان ، 1998) ، ص ص 177–178.

([5])Nigel Ashton, "King Hussein of Jordan" the London school of economics and political science , 2015. p 20 .

الأراضي السعودية القريبة من الكويت ، وما لبثت أن أخذت قوات دول عربية بالإنضمام الى قوات التحالف مثل مصر و المغرب و سوريا[1] ، وقد عارض الملك حسين التدخل العسكري الأمريكي المباشر وحاول إستخدام علاقاته الوثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية للتفاوض على تسوية سياسية ، الا أنه صدم من رد الفعل العدائي وغير المتوقع الذي وصله من الرئيس الأمريكي جورج بوش[2].

وفي 10 آب / أغسطس 1990 تم عقد مؤتمر للقمة العربية في القاهرة بناءً على دعوة وجهها الرئيس المصري حسني مبارك لرؤساء وملوك الدول العربية ، وجرى خلال الإجتماع توزيع مشروع قرار يدين إحتلال العراق للكويت وتأييد إجراءات المملكة العربية السعودية ، وخلال دقائق من بدء الإجتماع طلب الرئيس المصري حسني مبارك التصويت على مشروع القرار ، وأرتفعت إحدى عشرة يداً بالموافقة ، وأعتبر الرئيس المصري أن المؤتمر وافق على القرار بالأغلبية وأن المؤتمر أدى الغاية المنشودة ورفع الجلسة ، أما الدول التي لم توافق على القرار فهي الأردن والجزائر واليمن الشمالي (إمتناع عن التصويت) والسودان وفلسطين وموريتانيا (تحفظ) وليبيا والعراق (معارض) ولم تشارك تونس في هذا المؤتمر ، وقد أعتبرت المملكة العربية السعودية ومصر أن الدول التي لم تؤيد قرار الإدانة تقف بالضد منها ولم تلبث الولايات المتحدة وحلفاؤها أن إتخذوا موقف الخصومة والعداء من الدول التي لم تؤيد قرار الإدانة[3] .

وكان الملك حسين يسعى الى عقد قمة عربية مصغرة في جدة تضم مصر وسوريا وليبيا وقطر والبحرين واليمن ، الا أن القمة لم تنعقد ، وكان السبب في ذلك من وجهة نظر الأردن هو صدور قرار الجامعة العربية بإدانة العراق ، وقال الملك حسين أن قرار الجامعة العربية السبب المباشر في إفشال القمة المصغرة ووصفه بأنه قرار متسرع ، مشيراً الى أنه لا يمكن أن يكون هناك حل او التوسط بين طرفي المشكلة عندما يتم إتخاذ موقف معين تجاه الأزمة[4] .

([1]) الموسى ، المصدر السابق ، ص 178 .

([2]) علي هلال الدين دسوقي و كارن أبو الخير ، السياسة الخارجية باعتبارها موردا قوميا استراتيجيا في السياسات الخارجية للدول العربية ، تحرير ومراجعة بهجت قرني وعلي الدين هلال ، ترجمة احمد مختار جمال ، المركز القومي للترجمة ، (القاهرة ، 2016)) ، ص ص 392-393 .

([3]) الموسى ، المصدر السابق ، ص ص 178-179 .

([4]) نقلا عن : ثناء فؤاد عبدالله ، "الأردن وأزمة الاختيار الصعب" مجلة السياسة الدولية ، ع 102 ، 1990 ، ص 35 .

وفي الثاني عشر من آب / اغسطس 1990 زار الملك حسين بن طلال العراق للإطلاع على تقدير العراق للموقف ، ثم خاض بعد ذلك مباحثات مع الرئيس الأمريكي جورج بوش في واشنطن ، وقد لخص الرئيس الأمريكي موقفه بالعبارات التالية " لن نسمح لأي مخلوق أن يسيطر على 20% من إحتياطي العالم من النفط يتعلق بمستقبل الشعب الامريكي ورفاهيته ، واذا لم ينسحب الجيش العراقي من الكويت سوف نلجأ للقوة " ، ولم يستطع العاهل الأردني ثني الولايات المتحدة الامريكية عن إستخدامها للقوة في حل الأزمة واللجوء الى الحلول الدبلوماسية[1] ، وفي 25 ايلول / سبتمبر 1990 أصدر مجلس الامن الدولي القرار رقم 670 والذي يقضي بفرض حضر جوي شامل على العراق[2] .

ومع ذلك كثف العاهل الأردني جهوده مع الدول الاوربية المنضوية تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية في التحالف الدولي لإقناعهم بتجنب المواجهة العسكرية مع العراق ، فزار خلال الفترة 2–10 كانون الثاني / يناير 1991 لندن ولوكسمبورغ وروما وناقش مع قادة هذه الدول ضرورة تجنب الحرب والحد من عواقبها لما لها من آثار سياسية وإنسانية وبيئية على العراق ، إلا أن الملك الأردني لم ينجح في تلك المساعي[3] .

وفي خضم الإستعدادات للحرب ومع جاهزية التحالف الدولي ، وضعت الولايات المتحدة الأمريكية الخطة للحرب ، وكان مخططو الحرب وصناع القرار في الولايات المتحدة يفكرون بجدية و بشكل كبير بخصوص الإستعدادات العسكرية بالرغم من أن العراق كان قد أُرهق عسكرياً خلال ثماني سنوات من حربه مع إيران ، إلا أنهم كانوا يرون أن العراق يحتفظ بأكبر جيش في الشرق الأوسط ، مع إمتلاكه للأسلحة الكيميائية وترسانة الصواريخ البيولوجية البالستية ، وقد كان من المقرر أن يكون الهجوم عنيفاً وبلا رحمة وأن يستهدف كل مستويات المجتمع العراقي بما في ذلك الاستهداف المنهجي والمتعمد للبنية التحتية المدنية مما يمهد الطريق لكارثة إنسانية هائلة[4] .

([1]) سرمد ناصر فيض الله واخرون ، "رؤية الصحافة الأردنية للتحولات السياسية في ارض الرافدين 1990–2003" ، المجلة العلمية بكلية الآداب ، ع 44 ، 2021 ، ص 17 .

([2]) مجلة السياسة الدولية ، يوميات الازمة ، ع 103 ، 1991 ، ص 165 .

([3]) Riyad Mofleh AL-Khlaifat and Ali Ibarheem Albashayreh "JORDAN AND GULF CRISIS",PalArch's Journal of Archaeologyof Egypt/Egyptology(Netherlands),Volume: 18,Issue: 7,2021 , p 307 .

([4]) Elizabeth Heckmann , The Hashemite kingdom of Jordan And its Role in Middle Eastern Geopolitics , An Honors Thesis Submitted in partial fulfillment of the requirements for Honors Studies in International Relations and Middle Eastern Studies , Studies J.William Fulbright College of arts and Sciences – The University of Arkansas , 2015 , p 96-97 .

وفي 16 كانون الثاني / يناير 1991 بدأت العمليات العسكرية ضد العراق ، وكانت العمليات مفتوحة الى حد كبير وغير مقيدة ، إذ تم قصف أهداف خارج الضرورة العسكرية ، وكانت الحملة الجوية خلال 42 يوم من 16 كانون الثاني / يناير وحتى 27 شباط / فبراير ، أسقطت خلالها قوات التحالف الدولي أكثر من 88 الف طن من القنابل على العراق ، وكان من بين المستهدفين بالحملة المتاجر والأسواق والأحياء السكنية ومرافق المياه والكهرباء والمدارس والجامعات والمستشفيات والمواقع الأثرية حتى بلغ الامر في قصف ملجأ يضم المدنيين مما أسفر عن قتل أعداد كبيرة تراوحت مابين 400 الى 1500 شخص[1] ، وقد تصاعدت حدة الغضب والإستنكار في جميع أنحاء العالم لفظاعة الهجوم وما أحدثه من قتل ودمار ، وبعد 12 يوماً من القصف أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية بياناً في 29 كانون الثاني/ يناير أعلنت فيه أن القصف سيتوقف اذا ما تعهد العراق بانسحاب غير مشروط من الكويت ، على أن العراق آثر الصمت في ذلك[2] .

وفي 24 شباط / فبراير بدأ التحالف الدولي هجومه البري على القوات العراقية ، وأستطاعت خلال أربعة أيام من بدء الهجوم إجتياح الكويت وجنوبي العراق الى أن وصلت مدينة الناصرية في العراق ، عندئذٍ أعلن مندوب العراق في هيأة الامم المتحدة يوم 27 من الشهر نفسه أن حكومة بلاده توافق على قرارات مجلس الامن الصادرة بحقه ، وفي اليوم التالي توقفت قوات التحالف عن إطلاق النار[3] .

كان من نتائج حرب الخليج أن أُصيب العراق بخسائر جسيمة تركت آثارها على الأجيال اللاحقة في العراق ، وقدرت خسائر الجيش العراقي بنحو(60) الفاُ بين قتيل وجريح ، كما أعلنت قوات التحالف الدولي أسر (63) الفاً من القوات العراقية مقابل(45) أسيراً غربياً بيد العراق ، أما الدمار الذي لحق بمنشآت العراق فقد كان مريعاً ، إذ شمل المرافق المدنية والبنية التحتية ولم تكتف الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها بما تحقق لهم ، بل عملت على إستصدار قرارات أُخرى من مجلس الأمن ترمي الى السيطرة على العراق والتحكم بمقدراته لسنوات طويلة ، وكان من ضمن القرارات أن يتحمل العراق تكاليف الحرب وتجريده من أسلحة الدمار الشامل ، وأعلن العراق موافقته على هذه القرارات وبدأت قوات التحالف بالإنسحاب من أراضيه الى أن أتمت ذلك في 7 أيار/ مايو 1991 ، وبدأت على إثر ذلك عمليات التفتيش عن الأسلحة الكيميائية وعن خطط العراق لبناء قوة نووية ، وأتخذ مجلس الأمن قراراً في 18 حزيران / يونيو 1991 بأن يتحمل العراق تكاليف تدمير أسلحته مع فرض حظر على بيع الأسلحة اليه[4] .

([1]) Heckmann , op. cit , p 98 .

([2]) الموسى ، المصدر السابق ، ص 182 .

([3]) المصدر نفسه ، ص 182 .

([4]) المصدر نفسه ، ص ص 182–183 .

المحور الثاني : أثر حرب الخليج الثانية على أوضاع الأردن الاقتصادية

لقد تركت أزمة وحرب الخليج الثانية أوضاعاً بالغة الصعوبة ليس في العراق وحسب ، بل وصلت نتائج الأزمة الى المملكة الأردنية الهاشمية ، إذ ترك الموقف الأردني تجاه الازمة أثراً بالغاً على أحوال البلاد الإقتصادية والتي لم تشهدها أي دولة عربية أُخرى سوى العراق والكويت ، و تحمل الأردن عقوبات وخسائر كبيرة نتيجة رفضه لمشروع قرار إدانة العراق في جامعة الدول العربية ، ورفضه بالسماح لأية قوات أو طائرات بالمرور عبر أراضيه وأجوائه لضرب العراق ، وكان من نتيجة ذلك أن تم طرد عشرات الالاف من العاملين الأردنيين والفلسطينيين وعوائلهم من دول الخليج والتي قدر تعدادهم بنحو 250 الف شخص ، وهذا ما شكل عبئا مفاجئاً على الأردن ، وما زاد من الأمر سوءاً أن قطعت دول الخليج وسوريا ومصر مساعداتها وتجارتها وبترولها عن الأردن ، مع فرض حصار غير معلن على ميناء العقبة الأردني والتهديد بإغلاقه خلال الازمة[1] .

وكان من نتائج الأزمة أيضاً أن حُرم الأردن من تصدير سلعه وبضائعه الى العراق والكويت والتي تقدر قيمتها 140 مليون دولار لكلا البلدين قياساً مع عام 1989 ، ناهيك عن توقف التصدير الى المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى[2] ، كما أحتجزت السلطات البحرينية وسلطات الإمارات العربية المتحدة الشاحنات الأردنية لديها وأوقفت السلطات السعودية منح تأشيرات الدخول للسائقين الأردنيين[3] .

وكان الحصار الذي فرضته القوات البحرية الامريكية وحلفاؤها على ميناء العقبة قد ألحق أضراراً فادحة بالإقتصاد الأردني ، حيث شددت هذه القوات حصارها على الميناء وعلى المسار المؤدي إليه بدعوى تسرب بضائع عبر هذا الميناء الى العراق ، وقد أعترضت قوات التحالف الدولي عشرات السفن في خليج العقبة رغم أنها تحمل بضائع الى الأردن ، كما أن السلطات المصرية منعت مرور السفن التي تحمل بضائع الى الأردن عبر قناة السويس والتي تمر من خلالها جميع السفن والأساطيل الأجنبية المتجهة الى منطقة الخليج العربي ، ونتيجة لذلك عمدت بعض السفن المتجهة الى ميناء العقبة الى إفراغ حمولاتها في موانئ أُخرى بعيدة عن المنطقة تجنباً للحصار المفروض على الميناء ، كما أن وكالات التأمين البحري عمدت الى رفع أقساط التأمين على البواخر والسلع المتجهة الى ميناء العقبة ، الأمر الذي سيدفع المستهلك الأردني كلفته بشكل مباشر ، وقد أدى

([1]) حازم عبدالحميد النعيمي ، "الأردن والعراق دراسة في العلاقات السياسية" ، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي ، ع 20-21 ، (د ، ت) ص 25 .

([2]) الموسى ، المصدر السابق ، ص 189 .

([3]) علي محافظة ، الديمقراطية المقيدة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت . 2001) ، ص 265 .

هذا الوضع الى إلحاق أضرار وخسائر كبيرة بالإقتصاد الأردني وعطل بصورة شبه كاملة عدداً من القطاعات الإقتصادية في المملكة[1] .

وكان الملك حسين سبق وأن أجتمع مع وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر (James Bekar)[2] في 29 آب / أغسطس 1991 وقدم إليه شكوى فيما يخص الوضع في العقبة ، وأكد الملك له على عدم مرور أي سفن تحمل بضائع بإتجاه العراق عبر الميناء ، وأبدى إنزعاجه حول تغيير وجهة السفن الأردنية الى ميناء السويس دون السماح لها بالوصول الى ميناء العقبة[3] .

وفي السادس من أيلول / سبتمبر أرسل الأردن مذكرة الى مجلس الأمن الدولي يشتكي فيه إعتراض 3 سفن شحن أردنية من قبل البحرية الأمريكية في محيط العقبة ، ما أضطرها الى تحويل مسارها وتفريغ جزء من حمولاتها تجنباً لمصادرة البضائع التي تحملها تلك السفن[4] ، ولم تكن البحرية الامريكية وحدها تعترض السفن المتجهة نحو العقبة ، إذ أعترضت سفن بحرية أسبانية سفينة شحن يوغسلافية كانت في طريقها الى ميناء العقبة وذلك في 27 حزيران / يونيو 1991 وأجبرتها على تحويل مسارها نحو السويس لتفريغ حمولاتها من أجل تفتيشها[5] .

أستمرت البحرية الامريكية في إعتراض السفن المتجهة نحو العقبة وأدعت بأنها تعمل نيابة عن الأمم المتحدة ، وتعرضت هذه المرة الى سفن تابعة للشركات البريطانية كانت تحمل مواد غذائية ومنعت وصولها الى ميناء العقبة ، الأمر الذي أدى الى إستياء البريطانيين الذين وصفوا التصرفات الأمريكية بالمخادعة وأنها سوف

([1]) صحيفة اخبار الأسبوع (عمان) ، ع 1475 ، 6 أيلول / سبتمبر 1990

([2]) جيمس بيكر : سياسي امريكي ولد في مدينة هيوستن الامريكية عام 1930 ، اكمل دراسة القانون عام 1952 وخدم بعدها في سلاح المشاة البحرية وتدرج بالرتب حتى وصل الى رتبة نقيب ، ثم حصل على شهادة الدكتوراه في القانون عام 1957 وبدأ مشواره السياسي عام 1970 وتولى مناصب عدة منها وكيل وزير التجارة للفترة 1974–1977 ووزير الخزانة عام 1985 ثم وزير الخارجية الامريكية للفترة 1989–1993 . للمزيد ينظر : ماهر مبدر عبدالكريم و دلال تحسين احمد "دور جيمس بيكر في غزو الولايات المتحدة الامريكية لبنما 1989–1990" ، مجلة ديالى للبحوث الإنسانية ، مج 2 ، ع 97 ، 2023 ، ص 380 .

([3]) FCO.8/8631, From Fco To British Embassy Amman , Iraq Sanctions : Effects On Jordan, 3 September 1991, p 1 .

([4]) FCO.8/8631, From UK Mission to the united Nations in New York To Immediate Fco , Jordan And Sanctions : Request For Change In Inspection Of Shipping At Aqaba , 10 September 1991, p 1 .

([5]) FCO.8/8631, Note verbale dated 23 July 1991 teem the Chains d'affaires a.i, of the Permanent ~ Mission of Jordan to the united Nations addressed to the Chairman of the

^ " security Council Ocnmlttee establish*** bv resolution 661 (19901 concerning the situation between Iraq and Kuwait , 12 September 1991, p 1 .

تسبب مصدرًا لإحراج الأمم المتحدة خاصة وأن السفن التي أعترضتها البحرية الامريكية كانت قد حصلت على موافقات من قبل لجنة العقوبات في مجلس الامن من أجل تسليمها[1] .

فيما أثر حصار ميناء العقبة على الصناعات التصديرية المحلية للمملكة الأردنية الهاشمية مثل الفوسفات والبوتاس ، وأصبح من الصعب العثور على سفن لنقل المنتجات من الأردن الى أسواق التصدير نظراً لنقص السفن الراغبة في النقل بسبب الحصار والتكاليف الإضافية المترتبة على الوقوف في الميناء[2] ، وكان هناك إقتراح يقضي بوجود لجان تفتيش على الأراضي الأردنية في العقبة وعلى حدود الأردن مع العراق ، على ان هذا الإقتراح لقي رفضًا من قبل الجانب الأردني الذي أعتبره انتهاكًا للسيادة الأردنية[3] .

ومن أبرز القطاعات التي لحقت بها خسائر فادحة في الأردن ، قطاع الشحن والنقل الذي كان يعمل فيه (55) الف شخص ، فقد تعطلت (22) الف شاحنة تعمل ما بين العراق والأردن ، ناهيك عن الأضرار التي لحقت بالحركة الإقتصادية في مدينة العقبة والتي تعتمد بشكل مباشر على حركة الميناء[4] ، وقد أثر النقص الحاد في الأيادي العاملة لاحقاً على سير وتيرة العمل ، إذ أصبح ميناء العقبة يعاني من تكدس السفن التي وصل عددها الى(30) باخرة بسبب قلة العمال وعجز في المناولة داخل الميناء ، بالإضافة الى تكدس أكثر من (500) الف طن من البضائع والتي لا تجد لها طريقاً الى الشاحنات بسبب المشاكل والمعوقات التي أصبح قطاع النقل يعاني منها نتيجة أزمة الخليج[5] .

أما قطاع الصناعة فقد تعرض هو الآخر الى خسائر بالغة ، إذ بلغت خسائر شركة البوتاس العربية المباشرة ولمدة سنة كاملة حسب التقديرات ما قيمته(155,5) مليون دولار ، كذلك بلغت خسائر شركة الفوسفات والمعادن الأردنية المباشرة ولمدة سنة كاملة ما قيمته (191) مليون دولار ، أما خسائر مصفاة البترول الأردنية فقد بلغت نحو 34,35 مليون دولار[6] .

([1]) FCO.8/8631, From Fco To British Embassy Washington , US Blockade Of Aqaba , 11 December 1991 , p 3 .

([2]) FCO.8/8631, From British Embassy Amman To Fco , Iraq Sanctions : Effects On Jordan , 16 September 1991, p 2 .

([3]) FCO.8/8631, From British Embassy Amman To Fco , Jordan And Sanctions , 10 October 1991 , p 1 .

([4]) الموسى ، المصدر السابق ، ص 186 .

([5]) صحيفة الدستور (عمان) ، ع 8532 ، 3 أيار / مايو 1991 .

([6]) دنيا مهدي فؤاد الاعظمي ، العلاقات العراقية الأردنية 1991–2003 دراسة في معطيات التقارب والتكامل ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الاداب والعلوم – جامعة الشرق الأوسط ، 2018 ، ص 49 .

ولم يكن قطاع السياحة ببعيد عن تأثيرات الازمة ، فقد بلغت خسائره لمدة سنة كاملة حسب التقديرات نحو (580) مليون دولار ، وذلك بسبب ارتفاع التأمين على الطائرات وارتفاع أثمان تذاكر السفر وأثمان الوقود مع قلة المسافرين العائدين من الأردن الى الدول الأخرى في المنطقة ، وفيما يخص قطاع الزراعة فقد تضرر هذا القطاع جراء توقف الصادرات الزراعية الى دول الخليج وبلغت خسائره حسب التقديرات لمدة سنة بنحو (233) مليون دولار[1] .

و مما زاد الأوضاع الإقتصادية سوءاً أن خسر الأردن معظم الحوالات الخارجية للأردنيين العاملين في الكويت ودول الخليج الأُخرى ، حتى قدر صندوق النقد الدولي خسائر الأردن سنة 1990 بمليار ومئة مليون دولار ، ولم تقدم دول الخليج أية مساعدات إقتصادية للأردن منذ إحتلال العراق للكويت ، كما تمثل سخط الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الأردن بأن قامت بتجميد بعض المساعدات المتعلقة بتزويد الأردن بالحبوب وتخفيض بعضها الأخر ، وقرر مجلس الشويخ الامريكي تعليق المساعدات العسكرية وتجميد المعونة المقررة للأردن وقيمتها (57) مليون دولار[2] .

تفاقمت الأزمة الإقتصادية في الأردن بعد حرب الخليج لتصل نسبة الفقر ومعدلات غلاء المعيشة الى 70% لكل منها ، وقوطعت البضائع الأردنية في الخليج وخسر الأردن العملات الأجنبية التي تقدر بنحو 500 مليون دولار[3]

وخلال مؤتمر العمل الدولي الذي عقد في حزيران / يونيو 1991 في جنيف ، أعلن وزير العمل الأردني أن نسبة البطالة في الأردن إرتفعت بسبب حرب الخليج الى 20% ، وأن ما تحت خط الفقر من الأردنيين بسبب أزمة الخليج أصبح يشمل 33% من السكان[4] ، وقدرت لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا خسائر الأردن بسبب أزمة الخليج لمدة سنة واحدة بدءًا من وقوع الأزمة بنحو 8,3 مليار دولار ، أي ما يعادل 110% من مجمل الناتج القومي في الأردن[5] .

([1]) المصدر نفسه ، ص 49 .

([2]) الموسى ، المصدر السابق ، ص ص 186–190 .

([3])حسن محمد صالح حديد الجبوري ، العلاقات العراقية الأردنية 1990–2002 دراسة تحليلية مستقبلية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية – الجامعة المستنصرية ، 2003 ، ص 71 .

([4]) محافظة ، المصدر السابق ، ص 266 .

([5]) فواز موفق ذنون ، "الأردن وحرب الخليج الثانية 1990–1991" ، مجلة دراسات إقليمية ، ع 2 ، 2004 ، ص 210 .

وجاء ارتفاع أسعار النفط العالمية ليضيف أزمة أُخرى الى سلسلة الأزمات الإقتصادية على الأردن ، فبينما كان سعر برميل النفط (14) دولاراً قبل أزمة الخليج ، إرتفع سعره ليصبح (41) دولاراً في تشرين الاول / اكتوبر 1990 ، ومن أجل خفض الإستهلاك قررت الحكومة الأردنية إعتباراً من 13 تشرين الاول / اكتوبر 1990 تعطيل الدوام في دوائرها يوم الخميس وتحديد أوقات فتح المحلات التجارية والمكاتب والمطاعم ، وناشدت الحكومة الأردنية مواطنيها في خفض الإستهلاك والترشيد في إستعمال الكهرباء والإقتصاد في إستعمال السيارات[1].

وكان من ضمن إجراءات الحكومة الأردنية للتخفيف من حدة الأزمة الإقتصادية أن وضعت تعريفات جديدة على الكهرباء والمياه لترشيد إستهلاكهما من خلال رفع أسعار شرائح الإستهلاك العليا ، كما وضعت الحكومة الأردنية سلسلة من الإجراءات للتخفيف من معدل البطالة المتزايد منها إنهاء خدمات العمالة الوافدة والعاملة في جميع البلديات و المجالس القروية وأمانة عمان الكبرى ، كما أعدت الحكومة الأردنية خطة طوارئ للقطاع الزراعي وأوصت بفرض غرامة مالية على المزارعين الذين لم يستغلوا أراضيهم ، مع السماح للمزارعين في إستغلال الأراضي الحكومية الصالحة للزراعة بالحبوب دون مقابل ، وأتخذت الحكومة الأردنية إجراءات رسمية للتقليل من حجم الإنفاق الحكومي بمعدل يصل الى 25% بسبب تناقص موارد الموازنة العامة[2] .

المحور الثالث : أثر حرب الخليج الثانية على التعاون النفطي بين العراق والأردن:

تركت حرب الخليج الثانية تاثيراً مباشراً على الأوضاع النفطية في الأردن ، فقد كان الأردن يستورد حوالي (22) مليون برميل من النفط ومشتقاته سنوياً ، وكان 90% منها يتم إستيرادها من العراق والكويت ، وكانت الكويت تزود الأردن بالنفط الخام والمحروقات على شكل منح تصل الى 60 مليون دولار سنوياً ، بينما يتم إستيراد ما تبقى من العراق بحيث يتم تمويله من خلال الديون الأردنية على العراق عن طريق ترتيب صفقات تجارية أُخرى ، وتشكل مستوردات الأردن من النفط سدس فاتورة المستوردات الأردنية ، وكان الأردن يحصل على النفط والوقود من العراق بشروط تنازلية وتخويل مناسب ، إذ بلغت تكلفة النفط خلال شهر واحد قبل أزمة الخليج حوالي (65) دولاراً لكل طن ، في حين أن السعر العالمي كان بنحو (110) دولاراً للطن الواحد ، وإذا ما أضطر الأردن للبحث عن مصادر جديدة فإن ذلك سيكلفه عبئاً مالياً إضافياً سنوياً بقيمة 36 مليون دولار على مستورداته البالغة 800 الف طن سنوياً[3] .

([1]) الموسى ، المصدر السابق ، ص 188 .

([2]) صحيفة اخبار الأسبوع ، ع 1480 ، 11 تشرين الأول / أكتوبر 1990 .

([3]) صحيفة الرأي (عمان) ، ع 7359 ، 20 أيلول / سبتمبر 1990 .

وقد أدت أزمة الخليج الى إنقطاع شريان العلاقة الخاصة بين العراق والأردن ، فقد كانت السوق العراقية هي السوق الرئيسية أمام السلع الأردنية الصناعية والزراعية ، كما كان هناك صناعات كاملة تعتمد على التصدير الى الأسواق العراقية التي كانت تمتص الفائض الرئيسي من السلع الزراعية الأردنية النباتية منها والحيوانية ، ولم يكن الأمر مقتصراً على صادرات الأردن للعراق فحسب ، بل كان هناك ايضاً الصادرات العراقية الى الأردن الصناعية منها والزراعية وأهم سلعة إستراتيجية هي النفط [1]، فمنذ مطلع عام 1990 أصبح العراق يشكل المصدر الرئيس لإحتياجات الأردن النفطية جميعاً ، وبات النفط العراقي أحد الاعمدة الأساسية لتطور العلاقات الإقتصادية بين البلدين طيلة المدة 1982–1990 الى الحد الذي وصلت فيه تلك العلاقات الى مرحلة من التكامل التجاري والإقتصادي ، فقد كان الأردن يعتمد على إستهلاكه النفطي على النفط العراقي بنسبة 90% ، على أن هذا الشريان النفطي أصبح مهدداً بالإنقطاع نتيجة العقوبات المفروضة على العراق[2] ، وبدأت بوادر أزمة نفطية في الأردن نتيجة توقف الواردات النفطية من العراق ، وما زاد الأمر سوءاً إقدام شركة التابلاين[3] على إيقاف ضخ النفط السعودي الى الأردن في 19 ايلول / سبتمبر 1990 ، في حين كان إتفاق الحكومة الأردنية مع شركة التابلاين على أن تزود الشركة النفط للأردن خلال شهر أيلول بمليون برميل من النفط الخام وبمعدل 35 الف برميل يومياً ، إلا أن الشركة أوقفت ضخ النفط بذريعة عدم تسديد المبالغ المستحقة التي بذمة الحكومة الأردنية والتي تقدر ب (46) مليون دولار ، وتجدر الإشارة الى أن الملك السعودي فهد بن عبدالعزيز(1982–2005)[4] سبق وأن أصدر أمراً بإعفاء الأردن من هذه المبالغ[5] ، وقد أدت هذه التطورات الى قيام الأردن بإرسال مذكرة الى مجلس الأمن الدولي في 20 ايلول /سبتمبر 1990 لإعلامه بضرورة تأمين النفط اللازم للأردن ، وأستمر

([1]) صحيفة اخبار الأسبوع ، ع 1482 ، 27 تشرين الأول / أكتوبر 1990 .

([2]) فواز موفق ذنون ، "النفط في العلاقات العراقية الأردنية 1982–2003" مجلة ، التربية والعلم ، مج13 ، ع1 ، 2006، ص172 . ؛ صحيفة اخبار الأسبوع ، المصدر السابق .

([3]) التابلاين : شركة أمريكية أنشأت خط انابيب عام 1947 يحمل الاسم ذاته وانتهت العمل به عام 1950 لنقل النفط السعودي الى الدول العربية (سوريا ، الأردن ، لبنان) . للمزيد ينظر : عبدالوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ج 1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر (بيروت . 1974) ، ص 667 .

([4]) فهد بن عبدالعزيز ال سعود : خامس ملوك المملكة العربية السعودية ولد سنة 1923 في الرياض وتلقى تعليمه الاولي في مدرسة الامراء ، تولى مناصب عدة قبل الحكم أهمها وزير الداخلية 1962 والنائب الثاني للرئيس الوزراء 1967 تولى الحكم سنة 1982 وبقي فيه حتى وفاته 2005 . للمزيد ينظر : وداد سالم محمد ، "في ذكرى رحيل الملك فهد بن عبدالعزيز ال سعود استعراض لأبرز مواقفه تجاه القضايا العربية والدولية" مجلة الخليج العربي ، ع 1–2 ، 2007 ، ص 173 وما بعدها .

([5]) صحيفة صوت الشعب (عمان) ، ع 2682 ، 22 أيلول / سبتمبر 1990 .

تدفق النفط العراقي الخام الى الأردن مع القناعة الدولية بعدم وجود بديل عن النفط العراقي بعد أنقطاع النفط السعودي عن الأردن[1] .

وعلى هذا الاساس إستطاعت الحكومة الأردنية ان تستعيض عن الكميات النفطية التي كانت تضخ عبر خط التابلاين بالإستيراد المباشر من العراق ، وتمكنت من زيادة مخزونها الإستراتيجي من الإحتياجات النفطية وأصبحت مستودعاتها مليئة بنسبة تصل الى 98% كمعدل عام ، وتزيد على 100% في بعض المشتقات[2] .

غير أن هذا الأمر لم يستمر طويلاً ، فما أن بدأت العمليات العسكرية في الخليج العربي حتى تعرضت الصهاريج الأردنية المحملة بالنفط والقادمة من العراق الى القصف والتدمير على طريق عمان – بغداد ما أدى الى تدمير تسعة منها ، وتكرر قصف الصهاريج مجدداً في اوائل شباط/فبراير ودُمرت خلالها (50) شاحنة وصهريجاً وقتل خلالها (13) شخصاً وأُصيب (26) آخرين ، ولم يقتصر الأمر على ذلك ففي غارة أُخرى قُتل خلالها 35 أُردنياً كانوا يسافرون في حافلة ركاب متجهة من الكويت الى الأردن[3] .

دفعت هذه الأحداث الحكومة الأردنية الى تقديم مذكرة إحتجاج رسمية الى مجلس الامن الدولي أدانت فيها قصف الناقلات ، وأوضحت انها ستستمر في إستيراد النفط من العراق في ظل غياب البديل ، خاصة بعد إغلاق أُنبوب التابلاين ، ، وذكرت في تقريرها أنها ستتوقف عن إستيراد النفط من العراق إذا ما أقترحت لجنة مجلس الامن جهة بديلة لتزويد الأردن بحاجته من النفط الخام[4] .

وعلى إثر ذلك أوفد مجلس الأمن الدولي لجنة للكشف عن مدى إلتزام الأردن بتطبيق قرار الحظر المفروض على العراق ، وباشرت اللجنة عملها على الحدود الأردنية –العراقية ، وقامت بإجراء تفتيش على جميع السيارات القادمة والمغادرة ، ووجدت أن صهاريج النفط تذهب فارغة وتعود محملة بالنفط الخام ، وقامت اللجنة بتثبيت مشاهداتها في تقرير رفعته الى مجلس الأمن أكدت فيه إلتزام الأردن بقرار الحظر المفروض على العراق ، غير أن إستمرار الغارات الجوية على الشاحنات والصهاريج المحملة بالنفط دفعت الأردن الى التوقف عن جلب النفط من العراق في 5 شباط / فبراير 1991 ، وتجدر الإشارة الى تطوع عدد كبير من السائقين الأردنيين لقيادة

([1]) ذنون ، النفط في العلاقات العراقية الأردنية 1982–2003 ، ص 173 . ؛ صحيفة اخبار الأسبوع ، ع 1484 ، 10 تشرين الثاني / نوفمبر 1990 .

([2]) صحيفة صوت الشعب ، ع 2803 ، 5 شباط / فبراير 1991 .

([3]) ذنون ، النفط في العلاقات العراقية الأردنية 1982–2003 ، ص 173 . ؛ الموسى ، المصدر السابق ، ص 186 .

([4]) صحيفة صوت الشعب ، المصدر السابق .

صهاريج النفط من العراق الى الأردن وبالعكس ، رغم علمهم بمخاطر الطريق وقصف طائرات التحالف لهم ، على أن الحكومة الأردنية اثرت ذلك حفاظاً على أرواحهم[1].

وفي تصريح لولي العهد الأردني الأمير الحسن بن طلال[2] أوضح فيه أن إستيراد الأردن للنفط من العراق لا يعد خرقاً للعقوبات الإقتصادية المفروضة على العراق ، وأشار الى أن الأردن لا يبيع هذ النفط ولا يتاجر فيه ، فهو لا يكاد يغطي سوى ثلثي إحتياجات الأردن النفطية ، وإذا ما حاول الأردن شراء النفط من أي بلد آخر فإن ذلك سيكلفه نصف مليار دولار سنوياً ، خاصة وأن المملكة العربية السعودية قد أوقفت ضخ النفط للأردن وليس هناك بديل مقبول عن النفط العراقي[3] .

كما صرح وزير الطاقة والثروة المعدنية الأردني ثابت الطاهر قائلا "أن قرارات مجلس الأمن الدولي لا تنطبق على نقل النفط من العراق الى الأردن عبر الصهاريج ، وأن ما حدث من إعتداءات عليها وأدت الى مقتل عدد من السائقين الأردنيين مرفوضة ومدانة خاصة وأن السيارات مدنية" [4] .

وفي محاولة لخلط الأوراق إدعى الناطق الرسمي لوزارة الدفاع الأمريكية آنذاك بيت ويليامز (Pate Williams) أن صواريخ سكود العراقية رصدت في المنطقة العراقية القريبة من الحدود الأردنية حيث دمرت سيارات أردنية وقتل من في داخلها ، وأضاف أن عقوبات الامم المتحدة على العراق تنص على حد قوله على حظر تنقل الصهاريج داخل العراق ، وحينما قام الأردن بتقديم إحتجاج رسمي في هيأة الامم المتحدة حول قصف الصهاريج الأردنية ، كان رد وزارة الخارجية الأمريكية حول ذلك بأن الولايات المتحدة الامريكية في حِل لمهاجمة شاحنات النفط التي تسافر من العراق الى الأردن ، وأنهُ على الرغم من أن الولايات المتحدة الامريكية تُسلم بأن الأردن يعتمد الى حد كبير على واردات النفط من العراق ، الا أن هذه الواردات تعد إنتهاكاً واضحاً لقرار مجلس الأمن رقم 661 ، إذ لم تقر لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة أي إستثناء خاص بالأردن[5] .

([1]).المصدر نفسه .

([2]) الحسن بن طلال بن عبدالله : ولد عام 1947 في عمان ويعد النجل الأصغر للملك الراحل طلال بن عبدالله ، تولى منصب ولاية العهد عام 1965 وعمل مستشارا للملك حسين ونائبا عنه اثناء فترة غيابه ، واستمر ولياً للعهد حتى جرت التغييرات التي أحدثها الملك حسين في نهاية كانون الثاني / يناير عام 1999 . للمزيد ينظر : (صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال ، سيرة ذاتية) شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)على الموقع : www.elhassanbintalal.jo تم الاستخراج في 2024/7/10 .

([3]) صحيفة الدستور ، ع 8428 ، 5 شباط / فبراير 1991 .

([4]) نقلا عن : صحيفة الدستور ، ع 8425 ، 2 شباط / فبراير 1991 .

([5]) المصدر نفسه .

ومن أجل مواجهة الأزمة الاقتصادية التي طرأت على الأردن جراء النقص الحاد في إمدادات الطاقة ، قامت الحكومة الأردنية في شباط / فبراير 1991 بسلسلة من الإجراءات تهدف الى التخفيف من حدة الأزمة من خلال إطلاق حملات لتوعية المواطنين الأردنيين بضرورة خفض الإستهلاك والإقتصاد في خدمات الكهرباء والمياه[1]، وكان من ضمن الإجراءات تنظيم سير المركبات ، على أن تسير السيارات ذات الأرقام الزوجية في أيام الشهر الزوجية ، وأن تسير السيارات ذات الأرقام الفردية في أيام الشهر الفردية ، وقد شملت إجراءات الحكومة السيارات الحكومية أيضاً من خلال خفض إستخدامها الى النصف ، وكان من ضمن قرارات الحكومة تخفيض كميات المحروقات المعدة للتدفئة في الدوائر والمؤسسات الحكومية بنسبة 25% ، كما كان هناك دراسة أُخرى قامت بها الحكومة الأردنية تهدف الى الحد من إستهلاك الوقود للسيارات من خلال العمل بنظام الكوبونات ، بحيث لا يسمح للمواطنين بتجاوز حد معين في إستهلاك البنزين ، مع وضع قيود على تنقل السيارات ذات المحركات الكبيرة في محاولة للإستفادة من المخزون النفطي لأطول فترة ممكنة[2] .

إستمر الحصار النفطي على الأردن لمدة 40 يوماً الى أن لجأ الأردن الى إستيراد النفط من سوريا بواسطة الصهاريج ، ومن اليمن بواسطة البواخر ، ولتأمين النفط من اليمن إبتاع الأردن ناقلتين للنفط بقيمة 15 مليون دولار ، أطلق عليهما إسم العقبة والازرق[3] ، وفي 1 اذار 1991 إستقبل ميناء العقبة الأردني ناقلة النفط الأردنية الازرق قادمة من ميناء رأس عيسى اليمني محملة ب97 الف طن من النفط الخام بما يعادل 70 الف برميل ، وتجدر الإشارة الى أن هذه التجربة هي الأُولى للأردن في مجال إستيراد النفط الخام من خلال البواخر[4].

أخذ الأردن يعاني من تلك الأوضاع الصعبة وفكر في إمكانية إستيراد النفط من العراق مقابل سلع غذائية ، لكن رفض الولايات المتحدة الأمريكية لذلك دفعهم الى محاولة إستيراد النفط من العراق مقابل ديون سابقة لهم على العراق[5] ، إذ قدم الأردن طلباً الى لجنة العقوبات في مجلس الأمن في 24 نيسان / ابريل 1991 من أجل السماح له بإستيراد النفط من العراق مقابل ديون سابقة له على العراق ، ويذكر البريطانيين أنهم ساعدوا الى جانب الولايات المتحدة الأمريكية في صياغة وتقديم رسالة الى لجنة العقوبات في مجلس الامن تتضمن طلباً لإستئناف توريد النفط العراقي الى الأردن ، إذ قدمت هذه الرسالة في 16 أيار / مايو 1991 وتم مناقشتها لمدة خمسة أيام من قبل لجنة العقوبات حتى وافقت الأخيرة على طلب تزويد الأردن بالنفط من العراق على أن يتم

([1]) ذنون ، النفط في العلاقات العراقية الأردنية 1982–2003 ، ص 173 .

([2]) صحيفة الدستور ، ع 8424 ، 1 شباط / فبراير 1991 . ؛ صحيفة اخبار الأسبوع ، ع 1497 ، 7 شباط / فبراير 1991 .

([3]) الموسى ، المصدر السابق ، ص 188 ؛ ذنون ، النفط في العلاقات العراقية الأردنية 1982–2003 ، ص 173 .

([4]) صحيفة اخبار الأسبوع ، ع 1501 ، 7 اذار / مارس 1991 .

([5]) FCO.93/7694 , From UK Mission to the united Nations in New York To Immediate Fco , Jordan : Oil , 4 November 1994 , p 1 .

تمويل هذا النفط عن طريق الديون الأردنية السابقة المستحقة على العراق ، ومع نهاية الشهر ذاته استؤنف تدفق النفط العراقي الى الأراضي الأردنية[1] ، وكان لهذا القرار صدىً واسعاً في الأوساط الرسمية والشعبية داخل الأردن ، إذ كان يعني نهاية للأزمة النفطية الخانقة التي واجهت الأردن أثناء وبعد حرب الخليج الثانية ، كما قدر العراق موقف الأردن تجاهه في أزمة الخليج وأخذ يبيعه النفط بأسعار مخفضة[2] .

الخاتمة

من خلال ما سبق يتبين ما يلي :

1- أن المملكة الأردنية الهاشمية تعاملت مع أزمة وحرب الخليج إنطلاقاً من ثوابتها في السياسة الخارجية القائمة على رفض احتلال الأرض بالقوة والسعي في ذات الوقت الى التحرك عربياً ودولياً من أجل إحتواءها وحلها بالطرق السلمية.
2- أحدثت أزمة وحرب الخليج تقارباً في العلاقات بين العراق والأردن وفي الوقت ذاته شهدت تباعداً في العلاقات الأردنية الخليجية.
3- إن الموقف الذي تبنته المملكة الأردنية الهاشمية تجاه أزمة وحرب الخليج والذي بدا واضحاً للعيان أهما متعاطفة مع العراق إنعكس سلباً على أوضاع الأردن الداخلية والتي وصلت الى حد حدوث أزمة إقتصادية ونفطية خانقة.
4- عرقلت أزمة وحرب الخليج التعاون النفطي بين العراق والأردن وأصبح هذا التعاون مقتصرا على نطاق محدود ومتقطع في كثير من الأحيان بسبب الحظر المفروض على العراق .

(1) FCO.93/7694 , From Fco To British Embassy Ankara , Iraq Sanctions : Jordan , 19 May 1994 , p 1.
(2) ذنون ، النفط في العلاقات العراقية الأردنية 1982-2003 ، ص 173 ؛ الموسى ، المصدر السابق ، ص 188 .

قائمة المصادر :

- FCO.8/8631, From Fco To British Embassy Amman , Iraq Sanctions : Effects On Jordan, 3 September 1991 .
- FCO.8/8631, From UK Mission to the united Nations in New York To Immediate Fco , Jordan And Sanctions : Request For Change In Inspection Of Shipping At Aqaba , 10 September 1991 .
- FCO.8/8631, Note verbale dated 23 July 1991 teem the Chains d'affaires a.i, of the Permanent ~ Mission of Jordan to the united Nations addressed to the Chairman of the
- ^ " security Council Ocnmlttee establish*** bv resolution 661 (19901 concerning the situation between Iraq and Kuwait , 12 September 1991 .
- FCO.8/8631, From Fco To British Embassy Washington , US Blockade Of Aqaba , 11 December 1991 .
- FCO.8/8631, From British Embassy Amman To Fco , Iraq Sanctions : Effects On Jordan , 16 September 1991 .
- FCO.8/8631, From British Embassy Amman To Fco , Jordan And Sanctions , 10 October 1991 .
- FCO.93/7694 , From UK Mission to the united Nations in New York To Immediate Fco , Jordan : Oil , 4 November 1994 .
- FCO.93/7694 , From Fco To British Embassy Ankara , Iraq Sanctions : Jordan , 19 May 1994 .
- الأمم المتحدة – مجلس الامن ، القرارات التي اتخذها مجلس الامن في عام 1990 ، القرار رقم 661 ، 6 اب / أغسطس 1990 .
- حسن محمد صالح حديد الجبوري ، العلاقات العراقية الأردنية 1990–2002 دراسة تحليلية مستقبلية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية – الجامعة المستنصرية ، 2003 .
- دنيا مهدي فؤاد الاعظمي ، العلاقات العراقية الأردنية 1991–2003 دراسة في معطيات التقارب والتكامل ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الاداب والعلوم – جامعة الشرق الأوسط ، 2018.
- Elizabeth Heckmann , The Hashemite kingdom of Jordan And its Role in Middle Eastern Geopolitics , An Honors Thesis Submitted in partial fulfillment of the requirements for Honors Studies in International Relations and Middle Eastern Studies , Studies J.William Fulbright College of arts and Sciences – The University of Arkansas , 2015 .
- أبو عيشة . عبدالفتاح ، موسوعة القادة السياسيين عرب وأجانب ، دار أسامة للنشر والتوزيع (عمان ، 2002) .
- بصري . مير ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، دار الحكمة ، (لندن ، 2005) .

- تليلان . أسامة عيسى ، السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية ، وزارة الثقافة (عمان،2000).
- الجبوري . خالد يحيى احمد ، الكويت و محاولات استعادتها في التاريخ المعاصر ، دار الحكمة ، (بغداد ، 1993) .
- دسوقي . علي هلال الدين و كارن أبو الخير ، السياسة الخارجية باعتبارها موردا قوميا استراتيجيا في السياسات الخارجية للدول العربية ، تحرير ومراجعة بهجت قرني وعلي الدين هلال ، ترجمة احمد مختار جمال ، المركز القومي للترجمة ، (القاهرة ، 2016) .
- زاوتر . ادور ، رؤساء الولايات المتحدة الامريكية منذ 1789 حتى اليوم ، دار الحكمة (لندن ، 2006) .
- عواد . عبدالحسين مهدي ، الوثائق الخفية عن مجريات حرب الخليج الثانية ، ط 2 ، مؤسسة المعارف للمطبوعات ، (بيروت ، 2007) .
- محافظة . علي ، الديمقراطية المقيدة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت ، 2001) .
- الموسى . سليمان ، تاريخ الأردن السياسي المعاصر 1967–1995 ، منشورات لجنة تاريخ الأردن ، (عمان ، 1998) .
- الكيالي . عبدالوهاب ، موسوعة السياسة ، ج 1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر (بيروت ، 1974)
- ذنون . فواز موفق ، "الأردن وحرب الخليج الثانية 1990–1991" ، مجلة دراسات إقليمية ، ع 2 ، 2004 .
- ذنون . فواز موفق ، "النفط في العلاقات العراقية الأردنية 1982–2003" مجلة التربية والعلم ، مج13 ، ع1 ، 2006 .
- السعدون . حميد حمد ، "ازمة العلاقات العراقية – الكويتية المتكررة" ، مجلة دراسات دولية ، ع 33 ، 2007 .
- عبدالله . ثناء فؤاد ، "الأردن وأزمة الاختيار الصعب" مجلة السياسة الدولية ، ع 102 ، 1990.
- عطره . وئام شاكر غني ، " موقف الملك غازي من مشكلة الحدود مع الكويت 1933-1939 " مجلة كلية التربية للبنات-جامعة بغداد ، مج 27 ، ع 1 ، 2016 .
- عبدالكريم . ماهر مبدر و دلال تحسين احمد "دور جيمس بيكر في غزو الولايات المتحدة الامريكية لبنما 1989-1990" ، مجلة ديالى للبحوث الإنسانية ، مج 2 ، ع 97 ، 2023 .
- فيض الله . سرمد ناصر واخرون ، "رؤية الصحافة الأردنية للتحولات السياسية في ارض الرافدين 1990–2003" ، المجلة العلمية بكلية الآداب ، ع 44 ، 2021
- محمد . وداد سالم ، "في ذكرى رحيل الملك فهد بن عبدالعزيز ال سعود استعراض لأبرز مواقفه تجاه القضايا العربية والدولية" مجلة الخليج العربي ، ع 1–2 ، 2007 .

- النعيمي . حازم عبدالحميد ، "الأردن والعراق دراسة في العلاقات السياسية" ، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي ، ع 20–21 ، (د ، ت) .
- "يوميات الازمة" . مجلة السياسة الدولية ، ، ع 103 ، 1991 .
- Nigel Ashton, "King Hussein of Jordan" the London school of economics and political science , 2015.
- Riyad Mofleh AL-Khlaifat and Ali Ibarheem Albashayreh "JORDAN AND GULF CRISIS",PalArch's Journal of Archaeologyof Egypt/Egyptology(Netherlands),Volume: 18,Issue: 7,2021.
- **صحيفة أخبار الأسبوع :**

العدد 1475 ، 6 أيلول / سبتمبر 1990 .

العدد 1497 ، 7 شباط / فبراير 1991 .

العدد 1501 ، 7 اذار / مارس 1991 .

العدد 1480 ، 11 تشرين الأول / أكتوبر 1990 .

العدد 1482 ، 27 تشرين الأول / أكتوبر 1990 .

العدد 1484 ، 10 تشرين الثاني / نوفمبر 1990 .

- **صحيفة الدستور :**

العدد 8532 ، 3 أيار / مايو 1991 .

العدد 8428 ، 5 شباط / فبراير 1991 .

العدد 8425 ، 2 شباط / فبراير 1991 .

العدد 8424 ، 1 شباط / فبراير 1991 .

- **صحيفة صوت الشعب :**

العدد 2682 ، 22 أيلول / سبتمبر 1990 .

العدد 2803 ، 5 شباط / فبراير 1991 .

- **صحيفة الرأي**

العدد 7359 ، 20 أيلول / سبتمبر 1990 .

- (صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال ، سيرة ذاتية) على الموقع : www.elhassanbintalal.jo .
- (محمد حسني مبارك)، جمهورية مصر العربية : رئاسة الجمهورية ، على الموقع : www.presidency.eg

Bibliography of Arabic References (Translated to English)

- FCO.8/8631, From Fco To British Embassy Amman , Iraq Sanctions : Effects On Jordan, 3 September 1991 .
- FCO.8/8631, From UK Mission to the united Nations in New York To Immediate Fco , Jordan And Sanctions : Request For Change In Inspection Of Shipping At Aqaba , 10 September 1991 .
- FCO.8/8631, Note verbale dated 23 July 1991 teem the Chains d'affaires a.i, of the Permanent ~ Mission of Jordan to the united Nations addressed to the Chairman of the
- ^ " security Council Ocnmlttee establish*** bv resolution 661 (19901 concerning the situation between Iraq and Kuwait , 12 September 1991 .
- FCO.8/8631, From Fco To British Embassy Washington , US Blockade Of Aqaba , 11 December 1991 .
- FCO.8/8631, From British Embassy Amman To Fco , Iraq Sanctions : Effects On Jordan , 16 September 1991 .
- FCO.8/8631, From British Embassy Amman To Fco , Jordan And Sanctions , 10 October 1991 .
- FCO.93/7694 , From UK Mission to the united Nations in New York To Immediate Fco , Jordan : Oil , 4 November 1994 .
- FCO.93/7694 , From Fco To British Embassy Ankara , Iraq Sanctions : Jordan , 19 May 1994 .
- United Nations - Security Council, Resolutions adopted by the Security Council in 1990, Resolution No. 661, August 6, 1990 .
- Hassan Muhammad Saleh Hadid Al-Jubouri, Iraqi-Jordanian relations 1990-2002, a future analytical study, Master's thesis (unpublished), Higher Institute for Political and International Studies – University Al-Mustansiriya, 2003.
- Donia Mahdi Fouad Al-Azami, Iraqi-Jordanian relations 1991-2003, a study in the data of convergence and integration, Master's thesis (unpublished), College of Arts and Sciences - Middle East University,2018.
- Elizabeth Heckmann , The Hashemite kingdom of Jordan And its Role in Middle Eastern Geopolitics , An Honors Thesis Submitted in partial fulfillment of the requirements for Honors Studies in International Relations and Middle Eastern Studies , Studies J.William Fulbright College of arts and Sciences – The University of Arkansas , 2015 .
- Abu Eisha . Abdel Fattah, Encyclopedia of Arab and Foreign Political Leaders, Osama Publishing and Distribution House (Amman, 2002).
- Al-Jubouri . Khaled Yahya Ahmed, Kuwait and attempts to restore it in contemporary history, Dar Al-Hekma, (Baghdad, 1993) .
- Baasry . Meer , Political Figures in Modern Iraq , Dar Al-Hekma , (London,2005).

- Tallilan . Osama Issa, Jordanian Foreign Policy and the Arab Crises, Ministry of Culture (Amman, 2000)
- Desouki. Ali Hilal al-Din and Karen Abu al-Khair, Foreign Policy as a Strategic National Resource in the Foreign Policies of Arab Countries, edited and reviewed by Bahjat Qarni and Ali al-Din Hilal, translation.
- Ahmed Mukhtar Gamal, National Center for Translation, (Cairo, 2016) .
- Zawter. Adore, Presidents of the United States of America from 1789 to the Present, Dar Al-Hekma (London,2006) .
- Awad. Abdul Hussein Mahdi, The Hidden Documents on the Course of the Second Gulf War, 2nd edition, Foundation Al Maaref Publications, (Beirut, 2007).
- Muhafada , Ali , Democracy, Center for Arab UnityStudies, (Beirut, 2001) .
- AL- Moses. Suleiman, Jordan's Contemporary Political History 1967-1995, Publications of the Jordan History Committee, (Amman,1998) .
- Al-Kayyali. Abdul Wahab, Encyclopedia of Politics, Part 1, Arab Foundation for Studies and Publishing (Beirut, 1974) .
- Aatra. Weam Shaker Ghani, "King Ghazi's position on the border problem with Kuwait 1933-1939," Journal of the College of Education for Girls - University of Baghdad, Volume 27, Issue 1, 2016.
- Thanon. Fawaz Muwafaq, "Jordan and the Second Gulf War 1990-1991" , Journal of Regional Studies, No. 2, 2004.
- Thanon. Fawaz Muwafaq, "Oil in Iraqi-Jordanian Relations 1982-2003" , Education and Science Magazine, Vol. 13, No. 1, 2006.
- Al-Saadoun. Hamid Hamad, "The Recurring Crisis of Iraqi-Kuwaiti Relations," Journal of International Studies, No. 33, 2007.
- Abdullah . Thanaa Fouad, "Jordan and the Crisis of Difficult Choice," Journal of International Politics, No. 102, 1990.
- Faid allah and Sarmad Nasser and others, "The Jordanian press's view of the political transformations in the land of Mesopotamia 1990-2003," Scientific Journal of the College of Arts, No. 44, 2021
- Abdulkarim . Maher Mabder and Dalal Tahseen Ahmed, "The Role of James Baker in the United States' Invasion of Panama 1989-1990," Diyala Journal for Humanitarian Research, Volume 2, No. 97, 2023.
- Mohammed . Widad Salem, "On the anniversary of the passing of King Fahd bin Abdulaziz Al Saud, a review of his most prominent positions towards Arab and international issues," Al-Khaleej Al-Arabi Magazine, issue 1-2, 2007.
- Al-Naimi. Hazem Abdel Hamid, "Jordan and Iraq: A Study in Political Relations," Journal of Arab World Studies and Research, No. 20-21, (d, v).
- "Crisis Diaries." Journal of International Politics, No. 103, 1991.
- Nigel Ashton, "King Hussein of Jordan" the London school of economics and political science , 2015.

- Riyad Mofleh AL-Khlaifat and Ali Ibarheem Albashayreh "JORDAN AND GULF CRISIS",PalArch's Journal of Archaeologyof Egypt/Egyptology(Netherlands),Volume: 18,Issue: 7,2021.
- akhbar the week newspaper:

  No. 1475, September 6, 1990.

  No. 1497, February 7, 1991 .

  No. 1501, March 7, 1991 .

  No. 1480, October 11, 1990.

  No. 1482, October 27, 1990.

  No. 1484, November 10, 1990 .
- Al-Dustour newspaper:

  No. 8532, May 3, 1991.

  No. 8428, February 5, 1991.

  No. 8425, February 2, 1991.

  No. 8424, February 1, 1991 .
- Sawt Al-shaab newspaper:

  No. 2682, September 22, 1990.

  No. 2803, February 5, 1991 .
- Al-Rai newspaper:

  No. 7359, September 20, 1990.
- (His Royal Highness Prince El Hassan bin Talal, biography) on the website: www.elhassanbintalal.jo .
- (Mohamed Hosni Mubarak) Arab Republic of Egypt: Presidency of the Republic, on the website: www.presidency.eg .